العدد الأول

مجلة الجولان

مجلة نصف سنوية متخصصة بقضايا الجولان، تصدرها مؤسَّسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

آب / أغسطس 2026

الجولان: قضايا مغيّبة وحقوق مهدّدة

حازم نهار: الجولان السوري: الجُرح المنسيّ والهزيمة المزمنة

نزار أيّوب: التهجير القسري لسكّان الجولان كما رواه شهود إسرائيليّون

ثائر ديب: الجولان و«الوطنيّة» في أدبيّات حزب العمل الشيوعي

أنيس محسن: فلسطينيّون في لبنان

راوية الشمّر: مشروع «التاريخ الشّفوي للجولان السوري المحتل»

الباب التاسع:

تقارير

- الانتهاكات الإسرائيلية في الجولان وجنوب سورية منذ 6 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى أواخر تموز/ يوليو 2026: تقرير توثيقي حول التوسّع العسكري والاستيلاء على الأرض والاعتقالات والقيود المفروضة على السكان والزراعة والمياه / دارم جبر
- الجنوب السوري تحت التوغّل الإسرائيلي: حصيلة الانتهاكات من 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى 30 تموز/ يوليو 2026 / محمد زعل السلّوم
- الجولان المحتل يواجه وحوش الهواء المعدنية / صفاء مجدلاني

الجولان المحتل يواجه وحوش الهواء المعدنية

صفاء مجدلاني

صحافية سوريّة، مراسلة مجلة الجولان في الأرض المحتلّة.

واجه الجولان السوري، بعد احتلاله من إسرائيل، سلسلة من التحديات التي فرضتها التحولات السياسية والتاريخية التي مرّ بها؛ بدءًا من فصله عن وطنه الأم سورية، وما رافق ذلك من أسئلة وجودية، مرورًا بمواجهة مشاريع إسرائيلية استهدفت هويته وانتماء أهله وتعريفهم لذواتهم، وصولًا إلى التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي طالت مقومات حياتهم وبنيتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وفي هذا السياق، ينظر الجولانيّون إلى مشروع مزارع الرياح، أو ما يسميه أغلبهم بـ«الوحوش المعدنية»، بوصفه تهديدًا يستهدف وجودهم كجماعة بشرية متمايزة، وبنيانهم الاجتماعي والسياسي، إذ يحوّلهم إلى متلقين لأنماط إنتاج دخيلة، ويدمر طريقتهم الطبيعية في التطور المعيشي؛ ففي الجولان السوري المحتل، لا تُقاس المشاريع الكبرى بما تعود به من قيمة اقتصادية، أو منفعة مادية، بل بما تتركه من أثر في الأرض التي لا تزال تشكل محور الهُويّة والذاكرة والانتماء.

وصف المشروع

بحسب ناشطين حقوقيين في الجولان المحتل، بدأت فكرة مشروع «مزارع الرياح» عام 2008، وفي عام 2013 وضع الاحتلال خطته التي تقضي بإنشاء 25 مروحة لتوليد الطاقة البديلة. يمتد هذا المشروع على مساحة تُقدَّر بـ 4000 دونم من الأراضي الممتدة شمالي الجولان المحتل، منها 3000 دونم على الأقل مصنّفة كأراض زراعية، ومعظمها مزروع بأشجار التفاح والكرز. هذا عدا عن المساحة التي يحتاج إليها المشروع، من طرقات، ومنشآت صيانة خاصة به.

ادعى الاحتلال أن مشروع المراوح هو مشروع اقتصادي اعتيادي؛ إذ قُدِّم للمزارعين بوصفه اتّفاقًا اقتصاديًا يقوم على استئجار أجزاء من الأراضي الخاصة لإقامة مراوح الرياح مقابل عائد مالي سنوي، مع الإبقاء على إمكانية استثمار الأرض زراعيًا كما كانت سابقًا.

بـدأ المشـروع، في صورتـه الأولية، متوافقًـا مـع التوجـه العالـمي نحـو الطـاقة المتجـددة، والبـحث عن مصـادر أكثـر اسـتـدامة للطـاقة،

غيـر أن هذا التصـور بـدأ يتأكّل تدريجًـا مـع انكشـاف مزيـد من التفاصيـل المتعـلقة بالمشـروع. فبحـسب معـارضين لـه، فإن العـرض الذي قُـدِّم للأهـالي ركّز علـى المنافـع الاقتصـادية المباشـرة، في حين لـم يـكن حجـم المشـروع الكامـل وآثـاره بعيـدة المـدى واضـحين بالقـدر نفسـه. كما أن عمـلية التعاقـد جـرت، في كثيـر من الحالات، بعيـدًا من النقاش العـام، وتضـمنت بـعض العقـود بنـودًا تحـدُّ من إمـكانية مشـاركة مضمونها مـع أطـراف أخـرى.

وبحـسب أحـد شـهود مجـلة الجـولان، فإنَّ الجـولانيّين تعرّضـوا لنـوع من التـمييز في طـريقة تعامـل الشـركة معهـم. ويظهـر ذلـك في الفـارق الكبيـر بين المقابـل المـالي الذي عُـرض عليهـم، ومـا عُـرض علـى إسـرائيليين يهـود في مشـاريع مشـابهة، مثـل المشـروع الذي أُقيـم في عين هشـوفيط. عزز ذلـك لـدى بعضهـم الشـعور بأن الشـركة تعاملـت معهـم من منطـلق نظـرة عنصـرية تقلـل من قيـمة الأرض، ومن قـدرة أصحابها علـى إدراك حجـم الأربـاح الـحقيقية للمشـروع، إذ إن المشـروع لن يدفـع لأصحـاب الأراضي من سـوريي الجـولان سـوى نحـو واحـد في الـمئة من أرباحـه.

وعن الآلية التي اتبعتهـا الشـركة لتـوطين مشـروعها، حـدّث مجـلة الجـولان شـاهدٌ التقت بـه أن الشـركة لـم تعتمـد علـى التفـاوض المباشـر مـع أصحـاب الأراضي، بـل سـعت إلـى بنـاء شبـكة من العلاقـات والتأثيـرات داخـل المجتمـع الجـولاني. وأشـار الشـاهد إلـى محـاولات لاستمـالة شخصيـات محـلية وقيـادات دينية، وإلـى تـوظيف شخصيـات درزية في واجـهة المشـروع، الأمـر الذي فُسِّـر لـدى بـعض المعـارضين بوصفـه محـاولة لكـسب الشـرعية المجتمـعية، وتخفيف حـدة الاعتراضـات عليـه.

يمكن فهم هذه الممارسات في ضـوء الاعتماد على شخصيـات تنتـمي إلـى الجماعة المحـلية لإضفـاء قـدر من الثقة والألفة علـى المشـروع، وتقليـص مشـاعر التهديـد المرتبـطة بـه، وهي آلية معـروفة في سياقـات مختـلفة تُستخـدم فيهـا النخب، أو الوسـطاء المحليـون، لتسـهيل تمريـر سياسـات أو مشـاريع مثيـرة للجـدل.

وأشـار شـاهد آخـر إلـى أنَّـه في عـام 2020 حـددت شـركة الطـاقة الإسـرائيلية «إنرجكس» منـطقة المشـروع، ورسـمت الموقـع، ووضـعت اللافتـات. وفي حزيـران/ يونيـو 2020، حـددت شـركة الريـاح الإسـرائيلية، عبـر إشـعار تلقـاه المزارعـون، الأراضي المزمـع مصادرتهـا، وأعـلنت عزمهـا دخولهـا والبـدء في إجـراءات المصـادرة.

آثار المشروع على الاقتصاد والبيئة والهُويّة

يعتمد الجولانيّون بصورة كبيرة على الزراعة في معيشتهم، إذ تتميز أراضيهم بخصوبتها ووفرة إنتاجها، ويُعدّ استملاك ثلاثة آلاف دونم من هذه الأراضي بمنزلة كارثة بالنسبة إلى السكان. هذا عدا عن الأخطار البيئية المترتبة على مشروع المراوح؛ فقد عدّ خبراء في البيئة هذا المشروع كارثيًا على الحياة البرية النباتية والحيوانية، لما تسببه هذه المراوح من ضجيج دائم وموجات تحت صوتية، إضافة إلى التوسع العمراني المرتبط بالمشروع، والذي سيؤثر سلبًا في الحياة البرية والبيئة والحقول المجاورة، وحتمًا في السكان أيضًا.

وفضلًا عن ذلك، سيحدّ المشروع من توسع القرى التي يستهدفها ويحاصرها. فقرية مجدل شمس، على سبيل المثال، سيحدّها المشروع من الجنوب، وهي الجهة الوحيدة التي تستطيع القرية التوسع فيها، إذ تشغل الجهات الأخرى إما حقول الألغام، أو خط وقف إطلاق النار، أو المستوطنات.

كما يرى كثير من الجولانيّين أن مشروع المراوح يستهدف وجودهم وهويتهم وأرضهم، ويربطونه بمشاريع الأسرلة والتجنيد، ومحاولات طمس ثقافة المجتمع وعاداته الاجتماعية. كما ربط أحد شهودنا بين هذه الأخطار جميعها، وعدّها جزءًا من سياسة ممنهجة تستهدف هُويّة الجولانيّين، إذ قال:

«مشروع المراوح، أو «الوحوش المعدنية»، لا يمثل التهديد الوحيد الذي يواجه المجتمع الجولاني في الوقت الراهن. هنالك قضايا أخرى لا تقل أهمية، مثل الأسرلة والتجنيد والتحولات الثقافية والاجتماعية، وما يرافقها من تهديد للهُويّة والانتماء. إلّا أنَّ مشروع المراوح اكتسب مكانة استثنائية بين هذه القضايا، لكونه ارتبط، بالنسبة إلى كثير من الجولانيّين، بتهديد مباشر للأرض».

ويرى الشاهد أن «هذا البعد تحديدًا ساهم في حشد قطاعات واسعة من المجتمع حول موقف رافض للمشروع، إذ إن الأرض لا تزال تشكل قيمة مركزية تحظى بإجماع واسع نسبيًا، بخلاف بعض القضايا الأخرى التي تتّسم بدرجة أكبر من التعقيد، أو الخلاف، داخل المجتمع».

مقاومة المشروع

احتلّت قضية المراوح في الجولان السوري المحتل، خلال السنوات الأخيرة، مكانة مركزية في الفضاء العام الجولاني، وأضحت حاضرة في النقاشات والمجالس بوصفها حدثًا يهدد الوجود والهُويّة، بعد أن حافظ الجولانيّون على هذا الوجود منذ عام 1967، ولم يبقَ من سكان الجولان السوري المحتل إلا سكان خمس قرى.

وبناءً على ذلك، لا يفصل الجولانيّون هذا المشروع عن السياق التاريخي والسياسي الذي رافق الاحتلال الإسرائيلي للجولان منذ بدايته. وفي هذا الإطار يقول أحد شهودنا:

«يبدو المشروع، للوهلة الأولى، مشروعًا بيئيًا ينسجم مع الحاجة العالمية إلى مصادر طاقة أكثر استدامة، وإلى الحد من الأضرار البيئية التي تسببها أنماط إنتاج الطاقة التقليدية. لكن لا يمكن قراءته بمعزل عن تاريخه السياسي، ولا عن الصراع المستمر حول الأرض والسيادة والهُويّة».

وفي السياق نفسه، يربط الشاهد بين مشروع المراوح وسلسلة من المشاريع التي رُفعت عبر العقود بعناوين بيئية أو زراعية، بدءًا من مشاريع التشجير الواسعة وصولًا إلى مشاريع «استصلاح الأرض»، حيث قُدمت أرض الجولان في السردية الصهيونية بوصفها أرضًا مهملة تنتظر من يحييها ويجعلها تزهر.

ومع مرور الوقت، اتسعت دائرة المهتمين بمتابعة تفاصيل المشروع، وبدأ الجدل يتجاوز حدود العقود الفردية والعوائد المالية. فبالنسبة إلى كثيرين، لم تعد القضية تقتصر على إقامة مراوح رياح في أراضٍ زراعية، بل أصبحت تتعلق بطبيعة التغييرات التي قد يفرضها المشروع على الحيّز الجغرافي والاجتماعي في المنطقة.

وخلال سنوات المواجهة، انخرط الأهالي والناشطون في متابعة الجوانب القانونية والبيئية والصحية المرتبطة بالمشروع، واستعانوا بخبراء ومتخصِّصين لدراسة آثاره المحتملة. ويرى كثيرون أن هذه التجربة كشفت حجم الوعي الذي أظهره المجتمع المحلي، ودحضت التصورات النمطية التي افترضت أن الجولانيّين سيتعاملون مع المشروع من زاوية العائد المالي فحسب، من دون مساءلة، أو تدقيق، في تبعاته الأوسع.

وهو ما حصل بالتدريج مع انكشاف مزيد من التفاصيل المتعلقة بالمشروع وسياقه الأوسع، واتضح لقطاع أوسع من الجولانيّين أنهم ليسوا إزاء مشروع اقتصادي، أو بيئي، وأن الخلاف أوسع من أن يكون حول جدواه وآثاره المباشرة على الأرض.

وقد ربط بعض معارضي مشروع المراوح بينه وبين سياسات أوسع تتعلق بمستقبل الجولان. ويستشهدون، من بين أمور أخرى، بالاجتماع الحكومي الذي عُقد في مستوطنة خسفين عام 2016، في خطوة عُدّت آنذاك ذات دلالات سياسية ورمزية خاصة، ولا سيما مع اختيار تاريخ 17 نيسان/ أبريل، وهو تاريخ يحمل رمزية خاصة في الذاكرة الوطنية السورية.

وقد أُقرت في ذلك الاجتماع تصريحات وخطط حكومية تحدثت عن زيادة أعداد المستوطنين في الجولان خلال العقود المقبلة، من خلال تطوير البنى التحتية، وإقامة مشاريع سكنية جديدة. وبالنسبة إلى

كثيـر من الجـولانيّين، لا يمـكن قـراءة مشـروع المـراوح بمـعزل عن هذا السيـاق الأوسـع، إذ يُنظـر إليـه بوصفـه جزءًا من سياسـات تهـدف إلـى تـعزيز الوجـود الاستيطـاني وترسيخـه في المنـطقة، ولا سيمـا بعـد تصنيفـه ضـمن مشـاريع ذات أهـمية قـومية، وهـو مـا يمنـح الجهـات الرسـمية صلاحيـات أوسـع في التعامـل مـع الأراضي اللازمة لتنفيذه.

وعلـى الرغـم من أنَّ الناشـطين في الجـولان يواصلـون مسـاعيهم الـحثيثة لـوقف المشـروع ومنـع تنفيذه، فإن كثيـرًا منهـم يدركـون حجـم الفجـوة في مـوازين القـوى بينهـم وبين دولة الاحتلال والشـركة الـمنفذة. ولذلـك لا يستبعـد بعضهـم أن يُفـرض المشـروع في نهـاية المطـاف، علـى الرغـم من سنـوات من المسـارات القانـونية للاعتـراض عليـه، والحـملات الشـعبية التي وصـلت أحيانًـا إلـى حـدود المواجـهة المباشـرة، إذا لـم تـكن هنـاك مشـاركة في مواجهتـه القانـونية والشـعبية من بقية السـوريّين.

ويـرى أحـد شـهودنا أن «الأثـر الأهـم الذي خلّفه هذا الصـراع لا يرتبـط فقـط بمصيـر المشـروع نفسـه، بـل بمـا أحدثـه داخـل المجتمـع الجـولاني. فخلال سنـوات المواجـهة، راكـمت شـرائح واسـعة من المجتمـع خبـرة سيـاسية وقانـونية، ومعـرفة أعـمق بقضايـا الأرض والتخطيـط والحقـوق الجمـاعية. كمـا سـاهم المشـروع، بحـسب وصفـه، في إعـادة رسـم الاصطفافـات داخـل المجتمـع، وأفـرز نقاشـات جديـدة حـول قضايـا تتجـاوز المـراوح نفسـها لتطـال أسئـلة الهُـويّة والانتمـاء، والثقـافة، والتجنيـد، ومستقبـل الجـولان».

ومن هذا المنظـور، فإن أهـمية الصـراع لا تُقـاس فقـط بقدرتـه علـى وقف المشـروع، أو تأخيـره، بـل أيضًـا بمـا أفـرزه من وعي جماعي جديـد، ومن إعـادة تشـكل للنقـاش العـام داخـل المجتمـع الجـولاني، وهي تحـولات يـرى كثيـرون أنهـا ستبقـى حاضـرة حتـى بعـد حسـم مصيـر المشـروع نفسـه.

ويضيف الشـاهد أن «أحـد أسبـاب شـعوري بمحـدودية جـدوى المسـار القانـوني يتمثَّـل بطبيـعة الـعلاقة القائـمة بين بـعض الشـركات الكبـرى، ومن ضمنهـا الشـركة الـمنفذة لمشـروع المـراوح، ومؤسَّسـات الـدولة. وهي علاقة تتجـاوز النشـاط الاقتصـادي المباشـر، لتشـمل قـدرة الشـركات علـى التأثيـر في دوائـر صنـع القـرار، والسياسـات العـامة، بمـا يخـدم مصالحهـا».

ويـورد شـاهدنا أمثـلة علـى مـا يُعـرف بمفهـوم «البـاب الـدوّار»، وهـو مصطلـح يُستخـدم لـوصف انتقـال شخصيـات بين مواقـع قيـادية في مؤسَّسـات الـدولة، ومنـاصب إدارية في الشـركات الخـاصة. ولتوضيـح هذه الفكـرة، يشيـر الشـاهد إلـى حـالة أحـد المسؤولين في شـركة «إنرجكـس»، الذي شغـل سـابقًا منصبًـا في وزارة المـالية قبـل انتقالـه إلـى العمـل في الشـركة، حيث عـدّ أن مثـل هذه الحـالات تجسـد ظاهـرة «البـاب الـدوّار» بين مؤسَّسـات الـدولة والشـركات الخـاصة.

ويرى الشاهد أن هذا النمط من العلاقات يمنح الشركات نفوذًا واسعًا، وقدرة أكبر على التأثير في دوائر صنع القرار، بحكم الخبرة، والعلاقات التي راكمها مسؤولوها خلال عملهم السابق في المؤسَّسات الحكومية. ومن هذا المنطلق، عززت هذه المعطيات لديه الشعور بأن المواجهة القانونية مع هذه الشركات ليست متكافئة، وأن نتائجها قد تكون شبه محسومة سلفًا بسبب ما تملكه هذه الجهات من موارد، وعلاقات، ونفوذ مؤسَّسي.

إلَّا أنَّ هذا الإدراك لطبيعة موازين القوى، ولمحدودية فرص النجاح في المسار القانوني، لم يمنع الجولانيّين من خوض هذا المسار حتى نهايته. فبحسب الشاهد، لم يكتفِ الأهالي برفض المشروع، أو الاحتجاج عليه، بل انخرطوا على مدار سنوات في سلسلة واسعة من الجهد القانوني والمجتمعي والتنظيمي لمواجهته.

قُدِّمت اعتراضات رسمية، ونُظِّمت حملات توقيع شعبية، وتمت الاستعانة بخبراء ومتخصِّصين في مجالات البيئة والصحة والزراعة والصوتيات والأنثروبولوجيا لإعداد دراسات وتقويمات مهنية حول الآثار المحتملة للمشروع. كما شارك مئات من أبناء الجولان في جلسات وإجراءات رسمية استمرّت لسنوات، في محاولة لاستنفاذ جميع الوسائل المتاحة للتأثير في مساره.

وأكد الشاهد حضور مشايخ وكبار سن لهذه الجلسات بصورة منتظمة، على الرغم مما تطلبه ذلك من جهد شخصي وزمني كبير، وما رافقه أحيانًا من تحديات مرتبطة باللغة، أو بطبيعة الإجراءات القانونية المعقدة، بل حتى من أعباء جسدية بحكم تقدم بعض المشاركين في السن، بوصفه مثالًا على حجم الانخراط المجتمعي الذي رافق القضية، وعلى تحولها من شأن يخص أصحاب الأراضي فقط إلى قضية عامة انخرطت فيها شرائح واسعة من المجتمع الجولاني.

ويؤكد الشاهد أن الجولانيّين استنفدوا تقريبًا جميع الأدوات القانونية والمعرفية المتاحة لهم، الأمر الذي حوّل الاعتراض على المشروع إلى تجربة جماعية واسعة ساهمت في إنتاج معرفة متخصِّصة حوله، وفي بناء خبرة قانونية وتنظيمية غير مسبوقة داخل المجتمع المحلي.

ومن ثمّ، يُضاف إلى قضية المراوح أهمية الأسئلة التي أعادت طرحها على المجتمع الجولاني. فقد أعادت هذه القضية إلى الواجهة أسئلة الأرض والهُويّة والانتماء والعلاقة بالمكان، وكشفت مرة أخرى أن التحديات التي يواجهها الجولان لا تنحصر في مشروع بعينه، بل تمتدُّ إلى صراع أوسع على المعنى والذاكرة والمستقبل.

وبينما قد تُحسم بعض الموجهات التفصيلية مع الاحتلال، أو تتغير ملامحها مع الزمن،

يبقى تمسّك الجولانيّين بأرضهم وهويتهم القاسم المشترك الذي يتكرر في كل محطة من محطات تاريخهم. فكلما تبدلت أشكال هذه التحديات، بقيت الأرض في قلب الحكاية، وبقي الجولاني متمسّكًا بها بوصفها أكثر من مجرد مكان؛ فهي ذاكرة وهُويّة وامتداد للوجود نفسه.

وإذا كانت الشهادات قد روت تفاصيل الحكاية، فإنَّ الشاعر الجولاني الوطني ياسر خنجر قد التقط روحها بقوله:

والريح كانت مشغولة دائمًا
بحمل أنفاس حبيبتك إليك،
وأنفاسك إليها.
كيف ترضاها إذن،
زفيرًا حاملًا سكاكين الخراب؟
والأرضُ كانت، قبلةً من فمك
في فم من تهوى تفوح،
طعمُها ناضج التفاح والكرز.
كيف تتركها إذن،
فريسةً بين أنياب الذئاب؟
وأنتَ فارسًا كنت، خيولك تسبق الحلم،
وأغنيةً أنتِ كنتِ، على فم الورد
يردِّد لحنها الأفق ويتبعها السحاب.
كيف انتهينا إلى الخدر إذن،
فصار الحقل طواحين هواء؟

المشاركون في هذا العدد

- آلاء محمد
- أحمد العسراوي
- أنيس محسن
- ثائر ديب
- ثريا حجازي
- حازم نهار
- دارم جبر
- راوية الشمّر
- سامية غصين
- سلام محمد
- سليم محمد كمال سنديان
- سليمان حسني أحمد
- سليمان الشمّر
- سيف إسماعيل شاكوج
- صائب قبيعة
- صفاء مجدلاني
- غسّان العايد
- فيصل أحمد نهار
- محمد الجسيم
- محمّد حلّاق الجرف
- محمد زعل السلّوم
- محمد شيخ أحمد
- مروان حبش
- معن كفا
- مهيب صالحة
- نزار أيّوب
- هوازن خداج
- ياسر خنجر
- يوسف فخر الدين

السعر : 20 يورو

2757-8909

جولان
مجلة الجولان

الميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing